

ملخص

ظاهرة التصحر إحدى أخطر المشاكل التي تهدد أراضي الجمهورية اليمنية ومواردها الطبيعية الأخرى ، وتسارع إنتشار هذه الظاهرة نتيجة الضغط المتزايد على هذه الموارد الطبيعية الرئيسية ، مما أدى الى تراجع إنتاجيتها ، ويأخذ التصحر في اليمن أشكالاً متعددة وتشير التقديرات الى أن حوالي 97% من أراضي البلاد تعاني من التصحر بدرجات متفاوتة ، لذلك سارعت الحكومة اليمنية الى التوقيع والتصديق على إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر لمشاركة المجتمع الدولي في جهوده الرامية الى مكافحة هذه الظاهرة السلبية الخطيرة ، ويلقى هذا التقرير الضوء على التدابير التي إتخذتها الجمهورية اليمنية لتنفيذ هذه الإتفاقية :

1- الاستراتيجيات والأولويات الموضوعة في إطار خطط وسياسات التنمية المستدامة : وضعت اليمن ضمن إستراتيجياتها وأولوياتها إقامة المشاريع التنموية المتكاملة ضمن إطار التنمية المستدامة ، بعض هذه المشاريع ذات الاهتمام بقضايا التصحر تنفذ وفقاً للخطة الوطنية مثل الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (1996 – 2000) التي تتضمن مشاريع الحفاظ على الموارد المائية وتنميتها وترشيد إستخدامها إضافة الى القضايا البيئية الأخرى ، وقد تم تنفيذ معظم نشاطات هذه الخطة وما زال العمل مستمراً بها حتى الآن .. أما الخطة الوطنية للإجراءات البيئية فقد حددت الأولويات للمشاكل البيئية في اليمن والتي تمثلت بمعالجة مشاكل تدهور الاراضي والموارد الطبيعية وإستنزاف المياه الجوفية وتلوثها ، كما خصصت اليمن خطة وطنية لمكافحة التصحر واعتبرت هذه الخطة مرجعاً أساسياً في مجال مكافحة التصحر لكل المنظمات الدولية والإقليمية والوطنية في التعرف على حقيقة الوضع القائم والإجراءات المطلوب إتخاذها ، وقد سبق أن نفذت اليمن عدداً من المشاريع ذات العلاقة المباشرة بقضايا التصحر في مناطق مختلفة من البلاد هدفت الى مقاومة إنجراف التربة وتثبيت الكثبان الرملية وحصر وتصنيف الاراضي الصالحة للزراعة والحفاظ عليها ومشاريع أخرى تهدف الى تنمية الغابات وزيادة المساحات الخضراء ، كما أن هناك مشاريع مماثلة تنفذ حالياً ، ومشاريع مستقبلية موزعة على الأقاليم البيئية في البلاد وتهدف مجملها الى مكافحة أشكال التصحر المختلفة ، ومن أهم البرامج ذات العلاقة بقضايا التصحر التي تنفذها اليمن برنامج التخفيف من حدة الفقر الذي يهدف الى تنمية المناطق معتمداً على إستراتيجية تقوية المجتمعات المحلية بحيث توضع السيطرة العاجلة على عملية التنمية في أيدي المجتمعات المستهدفة ، كما أعدت إستراتيجية المياه منذ عام 1998م والتي تهدف الى معالجة الاختلال المزمن في معادلة السكان وموارد المياه .

2- التدابير المتخذة لتطبيق الاتفاقية :

تم تحديد الإدارة العامة للغابات ومكافحة التصحر كهيئة للتنسيق الوطني (NCB) باعتبارها الهيئة الوطنية المعنية بتنفيذ النشاطات ذات العلاقة بإدارة الموارد الغابوية والرعية ومكافحة التصحر ، ويتم تنفيذ الاتفاقية ضمن الإدارة وفق أداتين أساسيتين هما :

- I- نقطة الاتصال (FP) فقد عين مدير عام إدارة الغابات ومكافحة التصحر كنقطة اتصال وطنية لمتابعة تطورات الاتفاقية وتنفيذها على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والدولية .
- II- الشبكة الوطنية لمكافحة التصحر التي تضم في عضويتها ممثلين من كافة محافظات الجمهورية وتقوم بتجميع وتحديث المعلومات الخاصة بمكافحة

التصحر وتسليط الضوء على المناطق المتأثرة ذات الأولوية في مكافحة التصحر ، والمشاركة في الأمسيات الإرشادية والتواصل والتنسيق مع المستهدفين في المناطق المتضررة ، ويتم العمل حالياً على توسيع قاعدة المشاركة في هذه الشبكة لتشمل مجموعة المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة بمكافحة التصحر ، يتم الاتصال والتنسيق بين أعضاء الهيئة وأصحاب العلاقة وفقاً للنشاطات الجارية بواسطة الاتصال المباشر أو بوسائل الاتصال السريع مثل الفاكس والهاتف ، كما يتم التواصل مع الجهات دون الإقليمية والإقليمية والدولية بواسطة الفاكس والهاتف المحمول والبريد الإلكتروني وشبكة الإنترنت ، وتتولى الهيئة تنفيذ فعاليات برنامج العمل الوطني وما يماثلها من نشاطات مكافحة التصحر في مجال بناء القدرات وإدارة الغابات والمراعي الطبيعية ومساقط المياه وإعداد الخرائط ، كما تدعم مشاركة المنظمات غير الحكومية خاصة جمعيات المرأة والاتحاد التعاوني الزراعي في نشاطات مكافحة التصحر .

3- عمليات المشاركة لدعم إعداد وتنفيذ برنامج العمل الوطني :

لا يمكن إحداث تنمية مستدامة دون إدماج المشاركة ضمن إستراتيجيات التنمية ، وينبغي الاعتراف أن هناك قصور في البيانات الوصفية والكمية المتعلقة بحالة وأوضاع الموارد الطبيعية في البلاد وبناء عليه هناك قصور في جانب المشاركة والتوعية حول التدهور البيئي والآثار المترتبة عليه وبالتالي قصور في المشاركة بإعداد وتنفيذ برنامج العمل الوطني ، وعلى كل حال فإن التوعية والمشاركة قد تنامت في الآونة الأخيرة بفضل الجهود المبذولة من جانب الإرشاد الذي تقوم به الإدارة العامة للغابات ومكافحة التصحر والتي أستهدفت جماهير واسعة ، وقد توسعت عمليات رفع درجة الوعي حالياً لزيادة إدراك الجماهير لمخاطر التصحر وذلك من خلال قطاعات الإعلام والتربية والتعليم والأوقاف والإرشاد والشباب والرياضة ومجلس حماية البيئة ، ومن الجدير بالذكر أن اليمن بدعم من المملكة الهولندية تنفذ مشروعاً حول سياسية النوع

الاجتماعي (Gender) في الزراعة والأمن الغذائي إيماناً منها بدور المرأة ومساهمتها في حماية وإدارة الموارد الطبيعية ومكافحة تدهورها .

4- العمليات الاستشارية الخاصة بدعم وتنفيذ برنامج العمل الوطني بالتعاون مع دول الأطراف المتقدمة وغيرها من الهيئات المعنية :

فتحت الجمهورية اليمنية المجال لكافة الشركاء الإقليميين والدوليين من خلال خبراتهم العاملين في الاراضي اليمنية في مشاريع التعاون الثنائي أو المتعدد الأطراف للمشاركة في تنفيذ خطة العمل الوطنية لمكافحة التصحر أو خطة العمل البحثي ومشاريع الخطة الخمسية ذات العلاقة بمكافحة التصحر ، وكذا وجهت الدعوة الى هؤلاء الشركاء للمشاركة في ورشات العمل الوطنية الخاصة بمكافحة التصحر وإعادة تأهيل الموارد الطبيعية المتدهورة وتفعيل دور المرأة والمشاركة الشعبية ومن أهم النشاطات القائمة مع هؤلاء الشركاء :

- i. برنامج الإدارة البيئية المستدامة الذي يتكون من سبعة برامج فرعية ، ويهدف الى بناء قدرات عدد من المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية في الإدارة البيئية ومجالات تدهور الاراضي والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية .

- ii. مشروع الحفاظ على الاراضي والمياه الذي يهدف الى صيانة المدرجات وإدارة مساقط المياه وتثبيت الكثبان الرملية وتحسين استعمال المياه في ميدان الري ووضع أسس لمراقبة المياه .
- iii. مشروع حماية البيئة في تهامة الذي يهدف الى دعم برامج الحكومة في تحسين الوضع المعيشي في المناطق الريفية .
- iv. مشروع الإدارة المستدامة للإدارة البيئية الذي يهدف الى بناء القدرات الإدارية والفنية للهيئة العامة للموارد المائية .
- v. مشروع تطوير الغابات الذي يهدف الى دعم الإدارة العامة للغابات ومكافحة التصحر في تطوير الخطط المتعلقة بقطاع الغابات ووضع نظام للإعلام وجمع المعلومات عن الموارد الطبيعية وإدارتها.
- وبغية تنفيذ خطة العمل الوطنية لمكافحة التصحر ، دعت اليمن الشركاء الإقليميين والدوليين للمشاركة في عدد من ورشات العمل أهمها الندوة الوطنية لمكافحة التصحر والورشة الوطنية لمراجعة الخطة الوطنية لمكافحة التصحر وورشتي العمل الفنية الاولى والثانية لإعداد سياسة وطنية لإدارة مساقط المياه .

5- التدابير المتخذة أو المخطط لها في إطار برنامج العمل الوطني :

وضعت الجمهورية اليمنية الخطة الوطنية لمكافحة التصحر بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (ESCWA) وأعتبرت هذه الخطة أساساً لبرنامج العمل الوطني الخاص بمكافحة التصحر ، و ضمت هذه الخطة ثمانية برامج وإحدى وأربعين مشروعاً تمحورت حول التقييم والمشاركة العامة والإجراءات التصحيحية لمكافحة التصحر إضافة الى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والتأمين ضد مخاطر الجفاف ،وقد بدأ تنفيذ الإجراءات المقترحة والمخطط لها في برنامج الخطة حول تقييم التصحر وتحسين إدارة المراعي والمشاركة العامة والإجراءات التصحيحية لمكافحة التصحر أو معالجة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والتأمين ضد مخاطر الجفاف وعواقبه ، وتدعيم العلم والتكنولوجيا والتعاون الدولي في مجال مكافحة التصحر ، وتتضمن الخطة عدداً من الإجراءات الهادفة الى تحسين البنية المؤسسية وتعزيز حالة المعرفة ، نفذت منها تطوير الإدارة العامة للغابات ومكافحة التصحر وإصدار قانون حماية البيئة وإنشاء صندوق دعم الانتاج الزراعي والسكني والهيئة العامة للموارد المائية وإحياء وتفعيل اللجنة العليا للتشجير ، ومن التدابير المخطط لها إنشاء اللجنة الوطنية لمكافحة التصحر التي سوف تمثل فيها كل الوزارات والمؤسسات والمنظمات الرسمية والشعبية والطوعية ذات العلاقة ، ومن الجدير بالذكر أنه يشارك في إتخاذ كافة التدابير الخبراء الوطنيين الذين شاركوا بشكل فعال في شبكات العمل الإقليمية ودون الإقليمية .

6- المخصصات المالية من الميزانيات الوطنية والمساعدات المالية لدعم عمليات التنفيذ:

إتخذت الجمهورية اليمنية التدابير اللازمة لضمان تمويل مشاريع مكافحة التصحر وفق خطة مالية سنوية تتناسب مع المشاريع والبرامج الواردة في الخطة الخمسية والخطة الوطنية لمكافحة التصحر ،وتعمل على جعل هذه التدابير مستدامة عن طريق إحداث آليات ضمان التمويل ، ومن أهم هذه التدابير إنشاء صندوق تشجيع الانتاج الزراعي والسكني ، ومن أهم موارد هذا الصندوق تحصيل ريال واحد عن كل لتر ديزل يستخدم في الجمهورية لصالح تطوير القطاع الزراعي ودعم صغار المزارعين ، إضافة الى ما تخصصه الدولة من موازنتها العامة للصندوق والمعونات والهبات ، أما المخصصات

المالية من الميزانيات الوطنية فتتجلى بتوفير الطاقم البشري اللازم لإعداد وتنفيذ الخطة الوطنية لمكافحة التصحر ،وتوفير المبنى والأثاث اللازم لهيئة التنسيق الوطني ، إضافة الى المشاركة في تمويل المشاريع الممولة خارجياً مثل مشروع إدارة مساقط المياه وإعادة إستخدام المياه العادمة الممولة من الحكومة الهولندية وتشارك بتمويله الدولة، ونظراً لوجود الجمهورية اليمنية ضمن الأقطار الأقل نمواً ، فإنها تحصل على الدعم المالي والفني من عدد من الدول والمنظمات أهمها هولندا – ألمانيا - FAO – IDA – IFAD – UNDP الصندوق العربي - البنك الإسلامي ، ورغم الموارد المالية التي خصصت من الميزانيات المحلية والمساعدات المالية الخارجية ، فإن تنفيذ البرنامج الوطني لمكافحة التصحر يحتاج الى المزيد من الدعم المالي والفني ، فمن حيث المساعدات المالية يمكن اعتماد المبادئ التالية لزيادة الدعم المالي وهي :

- i. توفير مخصصات مالية إضافية من الميزانيات الوطنية لمكافحة التصحر .
 - ii. إيجاد المكون المالي الخاص بمكافحة التصحر في المشاريع التنموية .
 - iii. تشجيع إقامة المشاريع الحدودية بتمويل مشترك .
 - iv. زيادة التنسيق مع الصناديق المحلية .
 - v. تشجيع مصادر الدعم المالي الإقليمي والدولي .
- أما في مجال التعاون الفني فإنه يقترح تطوير هذا التعاون مع دول الأطراف المتقدمة والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية وذلك كما يلي :
- i. رفع مستوى التبادل العلمي في مجالات مكافحة التصحر .
 - ii. دعم المشاريع المستعملة للتقنيات التقليدية في حصاد المياه وصيانة الموارد .
 - iii. تشجيع إستقرار التجمعات السكنية الريفية وتقليل الهجرة الى المدن .
 - iv. إنشاء مركز متخصص في مجالات مكافحة التصحر .
 - v. تشجيع إستخدام التقنيات الحديثة في إيجاد بدائل الطاقة .
 - vi. زيادة إستخدام صور الأقمار الصناعية وإنشاء نظم المعلومات الجغرافية في مراقبة التصحر ومكافحته وتأسيس قواعد المعلومات النوعية .

7- الدلائل والمؤشرات المستخدمة لقياس التقييم والتقدم في تطبيق برنامج العمل :
لا يوجد حتى الآن لدى اليمن دلائل ومؤشرات نظامية للتقييم ورصد التقدم ، ولهذا السبب إستخدمت مجموعة الدلائل والمؤشرات الموزعة من قبل السكرتارية الدائمة للاتفاقية أو المعتمد ، من قبل بعض الدول الأطراف ، وفيما يلي أهم الدلائل والمؤشرات التي استخدمت في هذا المجال :

- i. إحداث مجلس حماية البيئة والية رصد البيئة ومراقبتها .
- ii. إنشاء وحدة للمتابعة والتقييم في هيئة التنسيق الوطني وآلية للنظام والمراقبة .
- iii. البدء في تأسيس وحدة نظام معلومات جغرافية كبدائية لتأسيس نظام معلومات .
- iv. إصدار التقارير الربعية والسنوية في مجال مكافحة التصحر .
- v. تنفيذ المشاريع الرائدة وتعميم نتائجها على المناطق المماثلة .
- vi. تفعيل دور المرأة من خلال مشروع سياسة النوع الاجتماعي (Gander) .
- vii. إدخال برنامج العمل لمكافحة التصحر ضمن خطط التنمية .
- viii. تطوير التعاون مع الشركاء الدوليين من خلال توقيع الاتفاقيات الاقتصادية والاجتماعية .

ix. تبني عدداً من المعارف التقليدية التي تراكمت عند المزارع اليمني عبر السنين .

مما ورد سابقاً يمكن الملاحظة أن الجمهورية اليمنية بدأت بتنفيذ عدد من الأنشطة المتعلقة بتطبيق إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وقد واجهت بعض المعوقات في هذا المجال مثل الحاجة الى الكادر البشري المؤهل ونقص التجهيزات الحديثة اللازمة لإنشاء شبكات المعلومات ، وقد أثبتت التجربة أن الشراكة والتعاون مع دول الأطراف المتقدمة والمنظمات الإقليمية والدولية المعنية قد مكنت هيئة التنسيق الوطني من تنفيذ إجراءات الاتفاقية ، خاصة ما يتعلق بتفعيل دور المرأة وزيادة المشاركة الشعبية وتأهيل الكوادر الفنية .

ولاشك أن إستمرارية تنفيذ فعاليات الاتفاقية بشكل أوسع وأفضل يحتاج الى تضافر الجهود وتوفير مجموعة من العوامل الأساسية أهمها الدعم الفني وتوفير المخصصات المالية التي ستساعد الجمهورية اليمنية على مساندة الركب العالمي في هذا المجال .